

Distr.: General
1 February 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٣٤٥

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد ديالو (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

التطورات التي استجرت منذ الجلسة السابقة للجنة

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتطورات العملية السياسية

النظر في مشروع تقرير اللجنة الذي سيقدم إلى الجمعية العامة

الإحاطة التي قدمها أعضاء هيئة المحلفين في محكمة راسل بشأن فلسطين حول نتائج الدورة

الرابعة للمحكمة المعقودة يومي ٦ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في نيويورك

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبناها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدوره إلى: Chief, Official

.Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وسائر محاضر الجلسات في وثيقة تصويب.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

التطورات التي استجرت منذ الجلسة السابقة للجنة

٢ - الرئيس: في معرض تلخيصه للأنشطة والتطورات التي استجرت منذ الجلسة السابقة للجنة، قال إن مجلس وزراء جنوب أفريقيا أشار في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى أنه وافق على وضع علامات كتب عليها "الأرض الفلسطينية المحتلة" على السلع المستوردة من المستوطنات الإسرائيلية. وقد أعربت السلطة الفلسطينية عن تقديرها للمبادرة وحثت دول الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق على أن تحذو حذوها.

٣ - وذكر أن وكيل الأمين العام للشؤون السياسية قدم إحاطة إلى مجلس الأمن في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية.

٤ - وأفاد بأن حركة بلدان عدم الانحياز أصدرت في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، في نهاية قمتها في طهران، بيانات حول القضية الفلسطينية تؤكد فيها حق الشعب الفلسطيني المشروع في إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس وحق اللاجئين في العودة.

٥ - وأضاف بأن منسق الأمم المتحدة الخاص للشرق الأوسط قدم في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، إحاطة إلى مجلس الأمن حول الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأشار إلى أنه سينقضي في نهاية السنة، جدول زمني آخر وضعته اللجنة الرباعية للتوصل إلى تسوية، وأعرب عن أمل الأمين العام بأن يقوم الشركاء في اللجنة الرباعية، بالتشاور مع الطرفين، بالنظر إلى ما وراء الحدود الزمنية الإلزامية لرسم طريق سياسي جديد ذي مصداقية للمضي قدما في الأشهر المقبلة.

٦ - وأشار إلى أن لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين اجتمعت في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وأكدت الجهات المانحة مجددا الاستعداد المؤسسي للسلطة الفلسطينية لإقامة الدولة. بيد أن هذه الجهات لاحظت أيضا أن الاقتصاد الفلسطيني قد نما ببطء أكثر بسبب تراجع دعم الجهات المانحة وعدم اليقين الناجم عن أزمة السلطة الفلسطينية المالية وعدم كفاية تخفيف القيود الإسرائيلية.

٧ - وأردف أن مجلس حقوق الإنسان عقد مناقشة بشأن حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وألقى نائب المفوضة السامية لحقوق الإنسان الضوء على الحاجة للقيام بمزيد من متابعة المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي وثقتها بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، وأشار إلى أنه بعد ما يقرب من ثلاث سنوات على إقرار المجلس لتوصيات البعثة لم يوجه الاهتمام إلى أي شخص بأي من الحوادث الموثقة.

٨ - ومضى يقول إن الرئيس عباس رئيس السلطة الفلسطينية، في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قد حث الجمعية على بذل المزيد من الجهد من أجل تحمل مسؤولياتها، ودعا مجلس الأمن إلى القيام على وجه السرعة باتخاذ قرار يحدد أسس التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني التي من شأنها أن تكون بمثابة مرجع ودليل ملزم لتنفيذ رؤية الدولتين. وأعلن السيد عباس أيضا أن فلسطين قد بدأت مشاورات مكثفة مع المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء بهدف تشجيع الجمعية العامة على اتخاذ قرار في دورتها الحالية بالاعتراف بفلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة.

والجماعات السياسية لصياغة النص وصقله وتحديد توقيت تقديمه، بغية تأمين أكبر عدد ممكن من الأصوات المؤيدة في الجمعية العامة.

١٢ - وأضاف أن إسهام اللجنة خلال تلك العملية برمتها وفي النهوض بقضية العدالة للشعب الفلسطيني يتسم بأهمية بالغة، وهو يتطلع إلى مشاركة الرئيس نيابة عن اللجنة في المناقشة التي ستعقد في مجلس الأمن يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ حول الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

١٣ - واستطرد أن إسرائيل، لأسباب مألوفة للجنة، قد منعت الجهود التي بذلها مجلس الأمن في الماضي لإيفاد بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في الاعتداءات التي تشنها السلطة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية. كما قامت إسرائيل بمنع الاجتماع الوزاري للجنة فلسطين التابعة لحركة عدم الانحياز الذي عقد في رام الله من الاطلاع مباشرة على الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأعرب عن امتنانه لهؤلاء الوزراء الذين جاءوا إلى رام الله لحضور الاجتماع.

١٤ - ومضى يقول إن مجلس حقوق الإنسان خطط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، لإيفاد بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في آثار المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وستتأثر البعثة في الاضطلاع بمهمتها حتى لو حاولت إسرائيل عرقلة جهودها أيضا. وسيواصل وفده بدعم من اللجنة والأطراف المعنية الأخرى، استكشاف طرق مبتكرة لتمكين الهيئات الدولية من الاطلاع مباشرة على مخنة الشعب الفلسطيني الذي يعيش في الأرض المحتلة والتعريف بها على نطاق واسع.

١٥ - وأعرب عن ترحيبه بالمتدربين الاثنتين من وزارة خارجية السلطة الفلسطينية الموجودين في الاجتماع. وقد

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتطورات في العملية السياسية

٩ - السيد منصور (المراقب عن فلسطين): قال إن مكتبه بصدد إعداد رسالة لتقديمها في ذلك اليوم إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن بشأن التصعيد الأخير للعنف الذي قامت به إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة المحتلة. ففي حادث واحد، أطلقت السلطة القائمة بالاحتلال النار على نحو ٢٠ مدنيا فلسطينيا، معظمهم من النساء والأطفال، مما تسبب في وقوع قتلى وجرحى. وستشير هذه الرسالة أيضا إلى قيام المستوطنين الإسرائيليين بتدنيس الكنائس الفلسطينية، بكتابة شعارات عنصرية مهينة عليها. وتأتي هذه الانتهاكات في أعقاب الاعتداءات على العديد من المساجد الفلسطينية التي شنها المستوطنون المتطرفون المصممون على بث الكراهية الدينية.

١٠ - وذكر أن ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد أعطاه مؤخرا نسخة من الأطلس الذي يوثق بوضوح انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي، وخاصة في القدس الشرقية المحتلة، وأنه سيقدمها للرئيس. وتظهر بعض الخرائط مواقع مصادرة الأراضي ونقاط التفتيش ومسار الجدار الفاصل وبنائه والمناطق التي قام فيها المستوطنون بالاعتداء على المدنيين والممتلكات واحراق بساتين الزيتون والأشجار الأخرى.

١١ - وأفاد بأنه تم إنشاء لجنة وزارية عربية، تضم من بين أعضائها الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير خارجية فلسطين، لإجراء مشاورات ترمي إلى تمكين فلسطين من أن تصبح دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. كما يقوم وفده بالتشاور مع العديد من البلدان للتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن مضمون مشروع القرار الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية. وسيعقب ذلك إجراء المزيد من المشاورات بين الدول

٢٠ - وذكر أنه بصفته رئيسا للمجموعة العربية، يشجع السلطة الفلسطينية على اتخاذ جميع التدابير الممكنة والدخول في مشاورات، بما يتماشى مع ظروف واحتياجات الشعب الفلسطيني، من أجل تحقيق أهدافه فيما يتعلق بمركز العضوية في الأمم المتحدة. وأعرب عن ثقته بأن جميع أعضاء اللجنة يؤيدون مسار العمل هذا تأييدا تاما.

٢١ - وأعرب عن ترحيبه بالمتردين الفلسطينيين، وعن الأمل في أن يتمكن قريبا من رؤية فلسطين تحصل على مركز دولة غير عضو في الأمم المتحدة.

النظر في مشروع تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة
(A/AC.183/2-12/CRP.2)

٢٢ - السيد غريما (مالطة)، المقرر: في سياق عرضه مشروع تقرير اللجنة، قال إن الأمانة العامة وفقا للممارسة المتبعة، ستواصل استكمال التقرير، حسب الاقتضاء، بالتشاور مع المقرر، وذلك للتعبير عن أي تطورات جديدة قد تحدث قبل إحالته إلى الجمعية العامة.

٢٣ - الرئيس: دعا اللجنة إلى النظر في مشروع التقرير فصلا فصلا.

٢٤ - اعتمدت الفصول من الأول إلى السابع.

٢٥ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع التقرير ككل.

٢٦ - اعتمد مشروع التقرير ككل.

علقت الجلسة الساعة ١١/٢٠ واستؤنفت الساعة ١١/٤٥.

الإحاطة التي قدمها أعضاء هيئة المحلفين في محكمة راسل بشأن فلسطين عن نتائج الدورة الرابعة للمحكمة، التي عقدت يومي ٦ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في نيويورك.

تخرج أكثر من ٣٠ من الدبلوماسيين الفلسطينيين من البرنامج الذي تم إنشاؤه لتعليم موظفي وزارة الخارجية الفلسطينية في نيويورك خلال انعقاد الجمعية العامة للمهارات اللازمة لتمكينهم من بناء الهياكل الأساسية لدولة فلسطين. ويقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتدريب الدبلوماسيين من الوزارات الفلسطينية الأخرى، وكان هناك فلسطينيون من بين الأشخاص الذين يجري تدريبهم في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا استعدادا لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

١٦ - وبعد أن أشار إلى أنه تم إدراج كنيسة المهدي في بيت لحم على قائمة مواقع التراث العالمي، قال إن فلسطين تدرس إمكانية تقديم طلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لكي تقدم المساعدة للفلسطينيين لتعزيز قدراتهم فيما يتعلق بإعداد مواقع إضافية في فلسطين لإدراجها على قائمة التراث العالمي قبل حصول فلسطين على استقلالها وبعد أن تضع حدا للاحتلال الإسرائيلي. وسيكون دعم الرئيس ذا قيمة في هذا الصدد.

١٧ - الرئيس: أعرب باسم اللجنة عن ترحيبه بالمتردين الفلسطينيين الجدد.

١٨ - وقال إنه يتفق تماما مع المراقب عن فلسطين بأن من الضروري حشد الدعم من جميع أصدقاء فلسطين من أجل وضع أكثر النهج فعالية لضمان منح فلسطين وضع دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

١٩ - السيد خليل (المراقب عن مصر): قال إن اللجنة تجتمع في وقت مهم جدا للقضية الفلسطينية. وهو يتفق مع الملاحظات التي أبدتها الرئيس حيال التوقعات المظلمة لإحراز تقدم في بعض مجالات الاهتمام.

للقانون الدولي، بما في ذلك بناء الجدار الفاصل، الذي أكدت محكمة العدل الدولية عدم شرعيته في فتواها لعام ٢٠٠٤ فيما يتعلق بالآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وشدد على أهمية الفتوى، التي طلبتها الأمم المتحدة نفسها من المحكمة ولم تقم حتى الآن بإنفاذها.

٣٢ - وذكر أنه يتعين على الأمم المتحدة، كما جاء في مشروع الموجز التنفيذي، أن تفعل أكثر من مجرد إدانة انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي، بل يجب أن تتخذ إجراءات أيضا. وقد عهد مجلس الأمن بمسؤولية صنع السلام في الشرق الأوسط إلى اللجنة الرباعية، التي لم تقم بمعارضة هذه الانتهاكات على نحو فعال. ومن الواضح أن الولايات المتحدة هي التي تقرر ردود اللجنة الرباعية، وهي حالة تثير تساؤلات جدية حول حسن نية اللجنة الرباعية. وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية فشل اللجنة الرباعية بوصفها عضوا من أعضائها.

٣٣ - وبعد أن تلا بعض النتائج التي توصلت إليها المحكمة واقتراحتها بشأن الطريق قدما، أشار إلى أن إحدى التوصيات تدعو إلى إلغاء حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن. ولاحظ في هذا الصدد أن الغالبية العظمى من المرات التي استخدمت فيها الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن تتعلق بالانتهاكات التي ترتكبتها إسرائيل في فلسطين.

٣٤ - وشدد على أن عدم قيام الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات يتسبب في فقد المجتمع الدولي الثقة في المنظمة والتشكيك في شرعيتها ونزاهتها وشرعية وسلامة سيادة القانون نفسها. وثمة فجوة مصداقية واسعة، ويجب أن تعالج حالة الطوارئ في فلسطين فوراً.

٣٥ - السيد هيسيل (سفير فخري لفرنسا، وكاتب وفيلسوف): طلب من الرئيس أن يحيل نتائج المحكمة إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن وإلى مجلس حقوق الإنسان

٢٧ - الرئيس: قال إن محكمة راسل بشأن فلسطين هي محكمة شعبية دولية أنشأها مجموعة كبيرة من المواطنين المهتمين بتعزيز السلام والعدالة في الشرق الأوسط. وتضم اللجنة الدولية لدعم المحكمة حائزين على جائزة نوبل للسلام، وأمين عام سابق للأمم المتحدة، واثنين من رؤساء الدولة السابقين، وغيرهم من الذين شغلوا مناصب سياسية رفيعة، والعديد من ممثلي المجتمع المدني، وأفرادا من مناح أخرى من الحياة. وبعد الجلسات التي عقدتها المحكمة في برشلونة ولندن وكيب تاون، عقدت المحكمة دورتها الرابعة في نيويورك في عطلة نهاية الأسبوع الماضي.

٢٨ - بدعوة من الرئيس، جلس السيد مانسفيلد (مستشار الملكة ومحام)، والسيد هيسيل (سفير فخري لفرنسا وكاتب وفيلسوف) والسيد دوغارد (أستاذ القانون بجامعة ليدن، هولندا، والمقرر الخاص السابق المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧)، وأعضاء هيئة المحلفين محكمة راسل بشأن فلسطين؛ والسيدة بنيس (حملة الولايات المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي)، كشاهدة حبيرة سبق لها أن تكلمت أمام المحكمة، إلى طاولة اللجنة.

٢٩ - السيد مانسفيلد (مستشار الملكة ومحام): قال إنه تم توزيع مشروع الموجز التنفيذي للنتائج التي توصلت إليها الدورة الرابعة للمحكمة على اللجنة باللغة الإنكليزية. وستحال الصيغة النهائية الموسعة إلى اللجنة في غضون شهر واحد كما سيتم توفير نسخة بالفرنسية.

٣٠ - وأكد أن الهدف الرئيسي من الدورة الرابعة للمحكمة كان يتمثل في دفع الأمم المتحدة، حتى تشد من عزمها على الوفاء بالتزامها الحاسم بدعم سيادة القانون.

٣١ - وبعد أن تلا أجزاء كبيرة من مسودة الموجز التنفيذي، لفت الانتباه بوجه خاص إلى المقاطع التي تتناول مسؤولية الأمم المتحدة عن عدم قيامها بمنع وقوع انتهاكات إسرائيل

- ٣٦ - وجميع هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي ما فتئت لسنوات عديدة تتصدى للصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي لا يزال دون حل.
- ٣٦ - وذكر أن إحدى أولويات المحكمة ما برحت تتمثل في كفالة صحة الوقائع الواردة في النتائج التي تتوصل إليها. وتعتبر هذه الوقائع صادقة بالفعل، وتعكس نتائج التحليل المتعمق الذي أجراه محامون وخبراء وشهود ذوو قدرات عالية، كما كان الحال في الدورات السابقة للمحكمة. وهناك أولوية أخرى تتمثل في التعبير عن القانون ذي الصلة بشكل متعمق: ليس فقط لأنه مكرس في ميثاق الأمم المتحدة وأسس القانون الدولي، ولكن لأنه مكرس أيضا في مجموعة كبيرة من القوانين التي انبثقت على مر السنين من عمل العديد من أجهزة الأمم المتحدة.
- ٣٧ - وأفاد بأنه على الرغم من أن هناك مجموعة كاملة من القوانين تفسر بوضوح أسباب تعارض الانتهاكات المرتكبة في فلسطين مع القانون الدولي، فإن هناك عقبات تعرقل الجهود الرامية إلى إنفاذ القانون. وتنشأ الصعوبة من أن الأمم المتحدة هي هيئة حكومية دولية، على الرغم من أن ميثاقها يستهل بعبارة "نحن الشعوب". والسبيل الوحيد الذي يتيح للناس الوصول إلى الأمم المتحدة هو من خلال بعثات حكوماتهم لدى المنظمة.
- ٣٨ - وأضاف أنه رغم أن المنظمات غير الحكومية تواصل ممارسة الضغط الجدير بالثناء على الحكومات لكي تقوم بما هو متوقع منها بموجب الميثاق وغيره من الصكوك الدولية الرئيسية، فإن جهودها لم تكن كافية حتى الآن لإجبار الحكومات على الارتقاء إلى مستوى التحدي. ومع ذلك، كان هناك تحركات هامة تجري في العديد من البلدان، ليس فقط في تلك التي لديها تقاليد من النشاط الديمقراطي، بل وفي بعضها الذي تمكن من التخلص من طغاتها.
- ٣٩ - ومضى يقول إن المحكمة إزاء هذه الخلفية، ترى أن الشعب الفلسطيني له الحق في أن يتوقع من المجتمع الدولي تبني قضيته بتصميم وحماس أكبر بكثير مما أبداه خلال السنوات الستين الماضية، وعند القيام بذلك، يحيل ما يعلنه من الدعم إلى نتائج ملموسة.
- ٤٠ - الرئيس: أكد للسيد هيسيل أن النتائج التي توصلت إليها المحكمة ستحال كما طلب.
- ٤١ - السيد دوغارد (أستاذ القانون الدولي بجامعة لايدن، هولندا، ومقرر الأمم المتحدة الخاص السابق المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧): قال إن محكمة راسل تعتقد بأن الأمم المتحدة، باعتبارها خلفا لعصبة الأمم، لا تزال ملزمة بالأمانة المقدسة التي تعهدت بها جامعة الدول العربية والمملكة المتحدة فيما يتعلق بفلسطين، وأكدت عليها محكمة العدل الدولية في فتاها الصادرة في عام ٢٠٠٤. وبناء عليه، ينبغي للأمم المتحدة تعزيز تقرير المصير والاستقلال للشعب الفلسطيني.
- ٤٢ - وذكر أن الأمم المتحدة لم تقم بتطبيق استنتاجات المحكمة الواردة في الفتوى، التي أكدت عدم شرعية بناء الجدار في الأرض الفلسطينية. وقد أكدت المحكمة أيضا بالإجماع على أن بناء المستوطنات في الأراضي يتعارض مع القانون الدولي وشددت على انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، والاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان على الأراضي المحتلة.
- ٤٣ - وأعرب عن قلق المحكمة بوجه خاص لأن الأمين العام، بوصفه ممثل الأمم المتحدة العضو في اللجنة الرباعية، لم يعترف بوجود فتوى، ناهيك عن حقيقة أنها ملزمة للمنظمة.
- ٤٤ - وأفاد بأنه على الرغم من أن اللجنة الرباعية قد عهد إليها مجلس الأمن بمسؤولية صنع السلام في الشرق الأوسط،

النقض فيه. وقد أحرز تقدم ضئيل خلال أكثر من ١٨ سنة من الجهود لتحقيق تلك الأهداف.

٤٨ - وذكرت أن الأمم المتحدة، كما قام السيد هيسيل بتذكير اللجنة، تعبر عن إرادة الحكومات أكثر من تعبيرها عن إرادة الشعب. ويبرز هذا الوضع عدم وجود ديمقراطية عالميا. وبناء عليه، فإن الأمم المتحدة تحتاج إلى خطة شعبية حقيقية من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط وحل النزاع في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤٩ - السيد منصور (المراقب عن فلسطين): شكر أعضاء هيئة المحلفين في محكمة راسل بشأن فلسطين على العروض المتبصرة للغاية التي قدموها. وهناك اتفاق واسع النطاق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعديد من النقاط التي أثارها ممثلو المحكمة، ومنها أن مبرر استمرار وجود اللجنة الرباعية يتلاشى بسبب عدم فعاليتها كما يتضح من عدم تنفيذها بعض التدابير التي تؤيدها ظاهريا، مثل خريطة الطريق.

٥٠ - وأكد أن رفض مجلس الأمن اتخاذ إجراءات صارمة وتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل إجبار إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي والالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي ولمعايير حقوق الإنسان يشجع إسرائيل على مواصلة العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة مع الإفلات من العقاب. والواقع المتمثل في أن المجتمع الدولي بأسره، من خلال تقاعسه عن حشد الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق امتثال إسرائيل، سيضع القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في موقف تضطر فيه إلى التصرف بمفردها. وتسعى فلسطين إلى ترقية وضعها في الجمعية العامة على وجه التحديد لأنها ترغب في توجيه رسالة قوية لإسرائيل مفادها، أنه إذا لم تمثل إسرائيل لالتزاماتها فإن القيادة الفلسطينية ستضطر إلى رفع القضية أمام المحكمة الجنائية الدولية.

فإن خضوع عملية صنع القرار فيها بوجه عام لهيمنة الولايات المتحدة، التي مارست حق النقض ضد قرار مجلس الأمن الذي يتناول شرعية المستوطنات هو أمر غير عادي. كما إن من الغريب جدا أن الرباعية لم تؤيد صراحة فتوى المحكمة وأنه سُمح لمبعوثها بممارسة الضغط ضد إقامة دولة فلسطينية عندما تقدمت السلطة الفلسطينية بطلب الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة في العام الماضي.

٤٥ - وأضاف أن اللجنة الرباعية تدلي بانتظام ببيانات حميدة تتعلق بالشرق الأوسط، ومعظمها يظهر انحيازاً واضحاً لإسرائيل. فاللجنة الرباعية على سبيل المثال، لم تول اهتماماً لانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي وقعت أثناء عملية الرصاص المصبوب ولم تشر مطلقاً إلى بعثة تقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة.

٤٦ - واستطرد أنه قد حان الوقت للجمعية العامة، ربما بمبادرة من اللجنة، أن ترفع صوتها فيما يتعلق بأنشطة اللجنة الرباعية وتقاعسها عن التصرف، من أجل كفالة أن تقوم اللجنة الرباعية بتنفيذ مهمتها بشكل صحيح. وينبغي للجمعية العامة قبل كل شيء، أن تراقب اللجنة الرباعية بصورة أوثق، وإيلاء اهتمام خاص للدور المخيب للآمال الذي يضطلع به الأمين العام حتى الآن في تلك الهيئة.

٤٧ - السيدة فيفاس مندوزا (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفدها يؤيد تماما استنتاجات محكمة راسل الواردة في مشروع الموجز التنفيذي. وقد سبق أن أكد بلدها في محافل أخرى، أن إفلات إسرائيل من العقاب فيما يتعلق بالنزاع في فلسطين، يؤدي إلى تقويض عملية السلام في الشرق الأوسط فضلا عن شرعية الأمم المتحدة. ويجب على المنظمة أن تتصدى للمهمة الصعبة جدا المتمثل في هئية الشروط المسبقة لتحقيق السلام من خلال إصلاح مجلس الأمن وعملية حق

المساعدات الدولية إلى جانب الجهود الداخلية قد ساعدت بلدها على التحرر من الطغيان.

٥٦ - وأشارت إلى وفدها يتطلع إلى تلقي النسخة النهائية من النتائج التي توصلت إليها المحكمة من أجل المساعدة على تحديد أفضل السبل للمضي قدما في القضية الفلسطينية، التي يتعهد وفدها بدعمها الكامل.

٥٧ - السيد نونيز موسكيرا (كوبا): توجه بالشكر لأعضاء هيئة المحلفين التابعة لمحكمة راسل على الكلمات التي ألقوها أمام اللجنة، وقال إن بيانهم تبرز ضرورة قيام اللجنة بمواصلة جهودها الرامية إلى التوعية بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. ولفت الانتباه في هذا الصدد إلى استنتاج المحكمة الذي يدعو إلى تعبئة الرأي العام الدولي لهذا الغرض. وسيقوم الاجتماع الوزاري للجنة فلسطين التابعة لحركة عدم الانحياز بعمل مماثل، على النحو الذي نوقش في قمة الحركة في طهران في آب/أغسطس ٢٠١٢.

٥٨ - وذكر أنه يتفق مع ممثلي فتزويلا ونيكاراغوا بشأن أهمية إصلاح الأمم المتحدة، على النحو الذي طالبت به محكمة راسل في استنتاجاتها. وقد أظهر استمرار عدم إحراز تقدم نحو إقامة دولة فلسطين داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها، الحاجة بوضوح إلى إلغاء حق النقض في مجلس الأمن. وينبغي لأعضاء اللجنة التواصل بشكل فردي لتشجيع التوصل إلى اتفاق بشأن الإصلاحات المطلوبة، أي إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن وإلغاء حق النقض وتعزيز دور الجمعية العامة.

٥٩ - السيد أباكان (تركيا): قال إن وجود أعضاء هيئة المحلفين التابعة لمحكمة راسل بشأن فلسطين يشجع اللجنة على المضي في عملها لتعزيز قضية العدالة للشعب الفلسطيني وسيادة القانون. وتعتبر نتائج واستنتاجات المحكمة إسهاما هاما في

٥١ - وأضاف أن القيادة الفلسطينية تحت المجتمع الدولي بقوة على اقتراح الحلول الممكنة التي من شأنها أن تمنع إسرائيل بالامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي. وإذا لم يطرح أي حل، فإنه ليس لدى الشعب الفلسطيني من خيار سوى أن يتولى زمام الأمور بيده كما فعل عندما شن الانتفاضة الأولى، فجعل إسرائيل تجثو على ركبتها.

٥٢ - وختم كلامه بقوله إن السلطة الفلسطينية تعرب عن تقديرها العميق لعمل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والخبراء والأفراد المتميزين، بما في ذلك محكمة راسل بشأن فلسطين، دعما لنضال الشعب الفلسطيني من أجل العدالة والاستقلال.

٥٣ - السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا): قالت إن وفدها يتفق تماما مع مشروع النتائج التي توصلت إليها المحكمة بشأن فلسطين في دورتها الأخيرة، وخاصة تعليقاتها بشأن دور اللجنة الرباعية.

٥٤ - وذكرت أن بلدها باعتباره بلدا محبا للسلام، قد لجأ في كثير من الأحيان إلى محكمة العدل الدولية لالتماس حلول لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ومن الضروري كفاءة احترام فتاوى المحكمة؛ فإن عدم القيام بذلك يقوض هذه المؤسسة ويشجع ظاهرة الإفلات من العقاب.

٥٥ - وأفادت بأن الحل القائم على دولتين للتراع الإسرائيلي الفلسطيني طال انتظاره. ولم يتوصل مجلس الأمن إلى اتفاق بشأن إجبار إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بفلسطين، مما يشجع إسرائيل على التصرف مع الإفلات من العقاب. ولذلك، فإنه يتعين الآن على الجمعية العامة، أن تتصرف كجمعية شعبية، لكفالة أن يلقي عمل محكمة العدل الدولية آذانا صاغية. وينبغي للشعب الفلسطيني أيضا أن يكتف من جهوده داخل الأرض الفلسطينية المحتلة لاستكمال إجراءات الجمعية العامة. وأشارت في هذا الصدد، إلى أن

الدولي التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني. وتتطلع اللجنة إلى مواصلة تعاونها مع المحكمة لبلوغ الهدف المشترك المتمثل في تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني التي طال انتظارها.

٦٤ - انسحب السيد مانسفيلد (مستشار الملكة ومحام) والسيد هيسيل (سفير فخري لفرنسا، وكاتب وفيلسوف) والسيد دوغارد (أستاذ القانون بجامعة ليدن، هولندا، والمقرر الخاص السابق المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧)، وأعضاء هيئة المحلفين التابعة لمحكمة راسل بشأن فلسطين؛ والسيدة بنيس (حملة الولايات المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي) من القاعة.

مسائل أخرى

٦٥ - الرئيس: قال إنه تم عقد الدورة الإعلامية التي نظمتها شعبة حقوق الفلسطينيين لموظفي البعثات الدائمة لأعضاء اللجنة والمراقبين في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وشكر المشاركين والشعبة باسم اللجنة.

٦٦ - وفي الختام، ذكّر الوفود باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي سيحتفل به في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ودعا إلى أن تمثل جميع الدول الأعضاء في اللجنة والمراقبين في الاجتماع التذكاري الذي سيعقد في تلك المناسبة، على مستوى السفراء كالعادة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

عمل الأمم المتحدة وينبغي اتخاذ الإجراءات المناسبة للفت انتباه الجمعية العامة إليها من أجل مناقشتها بصورة مستفيضة.

٦٠ - السيدة بنيس (حملة الولايات المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي): قالت إنها تحترم اللجنة كثيرا وتقدر عملها في الشراكة مع المجتمع المدني لدعم حقوق الإنسان وحقوق الفلسطينيين بوجه خاص.

٦١ - وحثت اللجنة على أن تنظر جديا في ضرورة قيامها بإرشاد الجمعية العامة، العنصر الأكثر ديمقراطية في الأمم المتحدة، في إعادة تنشيط التزام المنظمة الذي لم يلب منذ فترة طويلة بوضع حد للاحتلال الإسرائيلي والفصل العنصري الإسرائيلي والنفي الإسرائيلي للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

وفي عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣، قامت الجمعية العامة، تعبيرا عن عمل الحركة الدولية المناهضة للفصل العنصري في جنوب أفريقيا في ذلك الوقت، باعتماد عدد من القرارات ردا على العدوان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة تدعو إلى المقاطعة وسحب الاستثمارات من الشركات الإسرائيلية وفرض حظر على الأسلحة تحديدا. وينبغي للجمعية العامة أن تعتمد الآن قرارا على غرار الأحكام ذات الصلة في تلك القرارات السابقة.

٦٢ - وأكدت أيضا أن الأمم المتحدة لا ترد على فيض الأسلحة المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط، حيث توجد دولة وحيدة حائزة للأسلحة النووية لا تعترف بوجودها ولا تضعها تحت إشراف الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن الوضع يؤكد الضرورة الملحة لاعتماد قرار من نوع القرارات التي أوصت باعتمادها. وقد عملت بعض الدول بالفعل على الحد من تجارة الأسلحة مع إسرائيل، تلبية لجهود المجتمع المدني الدولي في السنوات الأخيرة لحفز العمل في هذا الصدد.

٦٣ - الرئيس: قال إن اللجنة تشيد بالتزام محكمة راسل بشأن فلسطين بمحاسبة إسرائيل قانونا على انتهاكاتها للقانون